

# قطر تتولى الترويج لـ «مبادرة السلام» الإيرانية المرفوضة خليجياً

## الشيخ حمد بن جاسم يصور إيران كحمامة سلام ويحمل الخليجيين مسؤولية التوتر



«عقيرة» دبلوماسية عصية عن الفهم

الدوحة باستمرار تحت طائلة القلق من تصعيد التوتر بين واشنطن وطهران. ويتساءل مراقبون عما يمكن لقطر أن تعمله فيما لو لجأت الولايات المتحدة، في ظروف أخرى، إلى استخدام القوة ضد طهران ووظفت قاعدة العديد الواقعة على الأراضي القطرية منطلقاً لعمل عسكري ضد إيران. ويقول أحد المتابعين للشأن الخليجي «مع أن هذا السيناريو يبدو مستبعداً في الوقت الحالي، إلا أن التفكير فيه يحيل على التناقضات الصادمة في السياسة الخارجية لقطر والتي يعتبر الشيخ حمد بن جاسم من واضعي خطوطها العريضة حين كان يشغل منصب وزير للخارجية».

وسبق لجواد ظريف أن شرع في الترويج للمبادرة نفسها باستخدام منبر إعلامي كويتي. ونشر الوزير في وقت سابق مقالاً في صحيفة الرأي الكويتية قال فيه إن «المنطقة تعاني من فقر للحوار الإقليمي الشامل في المجالات المختلفة، الأمر الذي يؤدي إلى جفاف جذور السلام والعمران إلى الأبد»، مشدداً على الحاجة «إلى الحوار الإقليمي الداخلي أكثر من كيل الاتهامات واستخدام التعابير العدائية والعنيفة والتنافس التسليحي وتكديس الأسلحة». وتحاول قطر بربطها علاقات وثيقة مع إيران وكذلك مع تركيا التعويض عن عزلتها عن محيطها، لكن تلك العلاقات لا تخلو من محاذير وأعباء، حيث ستكون

حديث ظريف عن الحفاظ على أمن الطاقة فيناقض بشكل كامل تعرض إيران لأمن الملاحة في الخليج وتهديدها السفن الناقلة للنفط إلى الأسواق العالمية، فضلاً عن الاتهام الموجه لها من قبل واشنطن والرياض بالضلع في الهجوم الذي استهدف منشآت تابعة لشركة النفط السعودية العملاقة أرامكو ما الحق بها أضراراً وتسبب لفترة محدودة في وقف نصف الطاقة الإنتاجية اليومية للشركة. ويبدو أن انخراط قطر في الترويج للمبادرة الإيرانية هو مطلب من إيران ذاتها، تطبيقاً لتكتيك يقوم على الترويج لفكرة أن جميع دول الخليج ليست على نفس السوية في موقفها من المبادرة وأنها منقسمة بشأنها.

وتكاد تلك المبادئ تلخص مجمل المطالب التي طرحها دول الخليج على إيران لإقامة علاقات طبيعية معها، دون أن تقوم طهران بأي خطوات عملية لتجسيدها على أرض الواقع ما يفسر الريسة الخليجية الدائمة من الدعوات الإيرانية المتكررة للحوار. فالبلدان الخليجية تؤاخذ طهران على تدخلها الواضح ومتعدد الأشكال في كل من العراق وسوريا ولبنان واليمن، وحتى البحرين في قلب منطقة الخليج حيث حاولت إيران طيلة السنوات الماضية تجبير الأوضاع هناك بإشغال صراع طائفي في البلد. ويخالف ذلك جذرياً المبدأ الأول الذي نكره وزير الخارجية الإيراني. أما

ترويج قطر لما تقول إيران إنه مبادرة سلام موجهة لجزيرتها الخليجيين، ليس ماثلاً فقط انحيازها للجانب الإيراني ضد بلدان الخليج، وتحديداً تلك المقاطعة للدوحة بسبب سلوكياتها المهددة للأمن والاستقرار، لكنه انعكاس أيضاً لحالة من القلق الشديد من إمكانية تصاعد التوتر القائم حالياً، إلى حالة من الصدام التي لن يكون بوسع قطر أن تواصل خلالها لعبة التوازن والحفاظ على العلاقة بين أطراف متنافرة ومتضادة، على غرار العلاقة المتتبسة التي تقيمها الدوحة مع طهران مع الاحتفاظ في المقابل بالعلاقة مع غريمة إيران الكبرى الولايات المتحدة.

الدوحة - انخرطت قطر في الترويج للمبادرة التي طرحتها طهران بهدف معن هو بناء الثقة بين بلدان المنطقة وضمان السلام في الخليج، دون أن تثير اهتمام الخليجيين الذين نظروا إلى الخطوة الإيرانية باعتبارها مناورة جديدة من بلد تمثل سياساته عامل التوتر الأول في الإقليم ومصدر التهديد الرئيسي لاستقراره. ووصف رئيس الوزراء القطري السابق الشيخ حمد بن جاسم بن جبر ال ثاني ما طرحه إيران بالفرصة التي لا تكرر.

وكتب على حسابه في تويتر «نسمع أن هناك رسائل من إيران لدول مجلس التعاون الخليجي لبدء حوار جاد تحت مظلة الأمم المتحدة. وأنا اعتقد أن هذه فرصة مهمة تجب مناقشتها بكل مسؤولية من دول المجلس وأن يضع الطرفان على الطاولة كل مخاوفهم بشكل واضح للوصول إلى تفاهم واتفاق يطبع الوضع المتأزم في الخليج على الأقل من قبل أهله».

وانضم الشيخ حمد بن جاسم بترويجه للمبادرة الإيرانية إلى وزير خارجية إيران جواد ظريف الذي استأنف محاولة التيسير للمبادرة التي طرحها من قبل الرئيس حسن روحاني من منبر الأمم المتحدة خلال مشاركته في الدورة الأخيرة للجمعية العامة.

وقال ظريف في وقت سابق هذا الأسبوع إن المبادرة التي تعرضها بلاده تحمل اسم «مبادرة هرمز للسلام». وأوضح على هامش لقاء مجموعة العمل الرئيسية لؤتمر ميونخ الذي احتضنت الدوحة قسماً من أعماله أن المبادرة تقوم على أربعة مبادئ رئيسية، هي: عدم التدخل في شؤون الغير، وعدم الإعتداء، والالتزام بأمن الطاقة، والاحتكام إلى القانون الدولي.

خدمة قطرية لطهران  
الساعية لترسيخ فكرة  
أن دول الخليج منقسمة  
في موقفها من المبادرة  
الإيرانية

وأضاف هذه «الفرصة قد لا تكرر إذا تم اتفاق بين إيران والولايات المتحدة لأنها (المبادرة) ستكون غير ضرورية لإيران، ومن المهم أن تكون هناك مسؤولية وتقدير موقف لهذا الوضع». وقال الوزير القطري السابق الذي لا يزال يحتفظ بعلاقات وثيقة بدوائر

## ساسة عراقيون يواجهون غضب الشارع على قاعدة إن لم تغلبه انضم إليه

حصيلة ثقيلة  
أسبوع من التظاهر

بغداد - كشف مصدر طبي في وزارة الصحة العراقية، الجمعة، عن سقوط 43 قتيلًا في العاصمة بغداد وحدها جزءاً قمع الاحتجاجات خلال أسبوع واحد.

وقال المصدر إن «مستشفيات بغداد سجلت منذ 25 أكتوبر الماضي مقتل 43 شخصاً وإصابة أكثر من 16 ألفاً آخرين بجروح وحالات اختناق خلال الاحتجاجات». وأضاف أن «عدد القتلى وجهت لهم قنابل الغاز المسيل للدموع مباشرة في الرأس فيما لقي البعض الآخر حتفه بالرصاص الحي».

ولم تتوفر لدى المصدر الذي تحدث لوكالة الأناضول معلومات بشأن حصيلة الخسائر البشرية في بقية مناطق العراق، فيما قالت مفوضية حقوق الإنسان العراقية التابعة للبرلمان، إن 100 شخص قتلوا في موجة الاحتجاجات الجديدة التي بدأت قبل أسبوع.

ووفق تقرير لمنظمة العفو الدولية، صدر الخميس، فإن قوات الأمن العراقية تستخدم قنابل غاز مسيل للدموع «لم تعرف من قبل» من طراز عسكري أقوى عشرة أمثال من القنابل العادية.

ومن جهتها، دعت لجنة حقوق الإنسان في البرلمان، الحكومة إلى إيقاف استخدام الغاز المسيل للدموع لتفريق المتظاهرين فوراً. وقالت اللجنة في بيان «لعدم كفاءة القوات الأمنية في الاستخدام الصحيح والممول به دولياً لتفريق المتظاهرين، وبسبب توجيهها قنابل الغاز مباشرة إلى منطقتي الرأس والصدر، على الحكومة الإيعاز بالإيقاف الفوري لاستخدام الغازات المسيلة للدموع».

من الانتهازية المعهودة في العملية السياسية الجارية بالبلاد، لذلك لا تجد أي صدى أو أي اهتمام لدى الشارع».

فشل مقتدى الصدر في ركوب الاحتجاجات رسالة قوية من المحتجين برفضهم لجميع المشاركين في العملية السياسية

ومن المفارقات أن الحشد نفسه لا يتردد في التعبير عن دعم المحتجين الذين يشارك في قمعهم بعنف، حيث أعلنت هيئة الحشد، الجمعة، عن دعمها لمطالب المتظاهرين.

وبذات الأسلوب الذي يقوم على اختراق الاحتجاجات وتوجيهها وجهة مطلية بعيداً عن شعار إسقاط النظام، حاول رجل الدين الشيعي مقتدى الصدر استعادة تكتيكه الذي استخدمه خلال احتجاجات 2016، والذي يقوم على لعب دور المعارض للحكومة ومساندة المحتجين بشكل كامل وصولاً إلى الانضمام إليهم في الشارع، ومن ثم التحكم في الحراك الاحتجاجي وتسييره، غير أن الأمر اختلف هذه المرة، ذلك أن الصدر نفسه يشارك في تشكيل حكومة رئيس الوزراء عادل عبدالمهدي التي يصب عليها المتظاهرون جام غضبهم. وفاجأ المحتجون زعيم التيار الصدري بشعار «لا مقتدى لا هادي، حرة تظل بلادي»، في إشارة إلى مقتدى الصدر وهاذي العامري زعيم ميليشيا بدر.

الدستورية خلال ثلاثة أشهر وأن تكون هناك مشاركة من ذوي الخبرة والكفاءات العملية والقانونية في التعديلات الدستورية».

وتتضمن المهام أيضاً «التوزيع العادل للثروات ومنها النفط والغاز»، بالإضافة إلى «دعم القضاء في اتخاذ الإجراءات الفورية بحق كبار الفاسدين والزام الأحزاب السياسية بالكشف عن مصادر تمويلها».

وانتقد نائب سابق بالبرلمان العراقي الإعلان عن تشكيل الجبهة الجديدة واصفاً الأهداف التي وضعها مؤسسوها بـ«أنها محض خيال لأنها تشكل جزءاً من المطالب الأساسية التي يظاها من أجلها الناس وتسيل لأجلها دماء كثيرة، بينما يدعى عدد قليل من النواب القدرة على تحقيقها تحت قبة برلمان مشكل عبر تزوير الانتخابات».

وأضاف النائب السابق طالباً عدم الكشف عن اسمه القول «حتى لو افترضنا جدلاً حسن نوايا أعضاء جبهة التصحيح فإن قدرتهم على الفعل والتغيير تفرض عليهم تشكيل كتلة برلمانية كبيرة تحظى بالأغلبية حتى تتمكن من تمرير التشريعات الإصلاحية التي تدعيها، وتشكيل مثل تلك الكتلة أمر مستحيل لم تقدر عليه حتى التكتلات والأحزاب الكبيرة الحاكمة منذ أكثر من عقد ونصف العقد من الزمان». وخطم بالقول إن «ما تحدث به النائب المياحي لا يتعدى كونه محاولة لاستمالة الشارع الغاضب ولوضع قدم معه بينما القدم الأخرى مع النظام الذي يطالب الشارع ذاته بإسقاطه»، مضيفاً «تشكيل الجبهات الإصلاحية والتصحيحية بشكل متأخر داخل البرلمان ضرب

وقال النائب بالبرلمان العراقي عبدالأمير المياحي، وكالة الأناضول، إن «أعضاء جبهة التصحيح البرلمانية ليسوا متحيزين، وستتولى الجبهة دعم جميع مطالب المتظاهرين وفقاً للدستور». ولم يكشف النائب عن عدد أعضاء الجبهة، مكتفياً بالقول إن باب الانضمام إليها مفتوح.

ووفقاً للمهام التي ستتولى الجبهة القيام بها بحسب وثيقة رسمية صادرة عنها «ستعمل على إلزام البرلمان باتخاذ الخطوات اللازمة لإجراء التعديلات



من يقم المحتجين لا يمكن أن يكون في صفهم

موجة الاحتجاجات الشعبية الجارية حالياً في العراق مختلفة عن كل سابقاتها، ودرجة الغضب الشعبي خلالها هي حصيلة أكثر من عقد ونصف العقد من الفشل الحكومي والفساد وسوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والأمنية. كما أن درجة الإصرار على مواصلة هي حصيلة اختبار طويل للطبقة السياسية التي لم يعد الجمهور مستعداً لاختبارها مجدداً ومنحها الفرصة لتغيير حيلها المستهلكة، ومن ضمنها الإيهام بمساندة الحراك الاحتجاجي وأداء الانضمام إليه.

بغداد - تسود الطبقة السياسية في العراق قناعة عامة بقوة الحراك الاحتجاجي الجاري بالبلاد واختلافه هذه المرة عن مرات سابقة لجهة ارتفاع سقف مطالب المحتجين وإصرارهم على تحقيق مطالبهم، الأمر الذي يدفع طغفاً واسعاً من الشخصيات والمكونات المشاركة في العملية السياسية، إلى مساندة الحراك، بل حتى ادعاء المشاركة فيه على قاعدة «إن لم تغلبه انضم إليه».

وأعلن أعضاء في مجلس النواب (البرلمان) العراقي تشكيل ما سُمي «جبهة مستقلة» تتولى مهمة دعم مطالب المحتجين في محافظات وسط وجنوب البلاد، في ظل استمرار موجة الاحتجاجات الثابتة ضد الحكومة للأسبوع الثامن على التوالي.

وتستنسخ هذه المبادرة ما كان أقدم عليه نواب في المجلس السابق حين أعلنوا سنة 2016 إثر اندلاع احتجاجات عارمة ضد حكومة رئيس الوزراء السابق حيدر العبادي، عن تشكيل ما سُمي بـ«جبهة الإصلاح» بقيادة هيثم الجبوري وبعضوية نواب ينتمي الكثيرون منهم إلى أحزاب مشاركة في السلطة وقائدة للنظام المستهدف بغضب المحتجين. ورفعت تلك الجبهة شعارات مقاومة الفساد والتصدي للفاسدين ومحاسبتهم